عاطلون عن العمل يتحدثون لـ ( )

البطالة تقصم ظهر شبابنا وتفقدهم الامل بالحياة

بغداد / رحمن الجواري

البطالة ظاهرة خطيرة استشرت في عراقنا الجديد بشكل غير مألوف وخاصة عند ذوي الاختصاصات العلمية واصحاب الشهادات الجامعية والملاكات الوسطية فما ان قرأوا اعلاناً في احدى الصحف حول وجود وظائف شاغرة حتى هرع المئات منهم متأبطين مستمسكاتهم ومؤهلاتهم لعلهم يفوزون بها.
الا ان المصيبة تكمن في القائمين على التعيين حيث يضعون شروطاً ليس لها علاقة بالاختصاص او المؤهل العلمي او الخبرة والكفاءة منها ما هو ظاهر ومنها ما كان مخفيا وهو الاعظم كونه يتطلب تأييداً قريباً محدداً ذا علاقة بذلك الوزير وذلك المدير العام علاوة على تقديم الرشاوى المالية بالدولار والكل يعلم ان طالب العمل كان قد استدان اجرة نقله من بيته.
ان هذه الحالة لايعيشها شخص واحد او عشرة وانما يعيشها الملايين من ابناء بغداد والمحافظات واكثرهم من ذوي العوائل المتعففة الذين لا يرضون لأنفسهم العيش على المساعدات او مد ايديهم الى الآخرين.
بل يريدون ان يعملوا من اجل توفير قوتهم اليومي ومتطلبات عيش عوائلهم.
حتى بات البعض يعيش على مفردات البطاقة التموينية المهددة بالانقراض.
(المدى) التقت العديد من هؤلاء الشباب منهم من اعطانا اسمه الصريح وآخرون آلوا على انفسهم ان لا يذكروا اسماءهم لأسباب اجتماعية هم اعرف بها.
شاكر محمود سألني مباشرة وبدون مقدمات الا تستطيع ان تجد لي عملاً اعتاش منه انا وزوجتي واطفالي الثلاثة؟
❖ ما هي مؤهلاتك يا شاكر؟
انا خريج كلية العلوم فرع الفيزياء وابحث عن عمل منذ سنتين ولم اجده ولم اترك باباً الا طرقته وخاصة مديريات التربية التي تشكو مدارسها من نقص في هذا الاختصاص.
واضاف وها انا ارضى بأي عمل استطيع من خلاله تأمين مستلزمات العيش البسيط لأطفالي وسد حوائجهم في المدرسة والبيت وان احس بأني عنصر عامل وليس مستهلكا اعيش في فندق البطالة وانا لم ابلغ الثلاثين من عمري.
المواطن هادي محسن عرب اختصاصه بكالوريوس آداب انكليزي تزوج بعد ان امضى اكثر من (١٠) سنوات في الاسر في ايران والآن لا املك داراً ولا راتباً وقد اتخذ له غرفة صغيرة بالكاد يجمع ايجارها في نهاية الشهر هو الآخر يبحث عن عمل ليؤمن منه معاشاً لعائلته.. لم يتحدث هادي طويلاً معنا ولكنه اكتفى بالقول ما الذي فعلته انا في حياتي لأعيش بقية سنوات عمري التي ذهبت سدى بهذه الطريقة الغريبة مشيراً الى انه في غاية الندم عندما بقي في العراق وتزوج وانجب اطفالاً وهو يجني عليهم مثل ما جنت عليه الاقدار.
المواطن (ب. أ) خريج كلية اللغات ماجستير في اللغة العبرية يبتسم ويقول انا احسن حالاً منهم لأني غير متزوج ولا امل لي في التعيين والحصول على سكن وتوفير مستلزمات الزواج.

في اسواقنا المحلية:

منتجات كهربائية من الدرجة الرابعة بماركات عالمية مزيفة

بغداد / المدى

استقبلت اسواق بغداد والمحافظات عدداً هائلاً وغير مألوف من المنتجات الكهربائية وباتت محالها ومخازنها لا تتسع لها حتى اصبحت تحتل الارصفة والاسواق الشعبية كالخضار والرقي والبطيخ. فما هو السر وراء ذلك؟ وما الذي حدا بالعديد من الصناعيين وتجار المواد الاخرى الى ترك اختصاصاتهم واللجوء الى المتاجرة بالمواد الكهربائية؟
هذه اسئلة حملتها (المدى) ووضعتها امام عدد من العاملين في بيع الاجهزة الكهربائية من اصحاب المحال المنتشرة في بغداد فأجمع اغلبهم على انها تجارة رابحة لا خسارة فيها ولكن عن تفاصيل هذه الارباح ومناشئ هذه المنتجات قال المواطن محمد العزاوي منذ زمن بعيد وانا اعمل في بيع الاجهزة الكهربائية المنتجة محلياً كالثلاجات والمجمدات والمبردات والطباخات والمدافئ وكانت هذه التجارة محددة بأناس معدودين ومعروفين وان المنتوج المحلي مميز ومرغوب ويضاهي الاجنبي من حيث الدقة في الصنع والمواصفات الفنية العالمية وكان المواطن يحصل على الجهاز الذي يحتاجه ويذهب الى بيته وهو مطمئناً من جودته..
اما الآن فقد كثرت الاجهزة وتعددت مناشئها واختلفت ماركاتها واصبح عدد العاملين فيها يساوي مئات الاضعاف بسبب سهولة الحصول عليها من المناشئ وفتح الحدود وتنوع الاجهزة الا ان المصيبة تكمن في ان اغلب هذه الاجهزة هي ماركات مزيفة وغير حقيقية ومصنعة تجارياً بقصد الربح السريع واستعمالها غير مجد اذا ما قورنت بالاجهزة المنتجة محلياً فهي من الصناعات الاجنبية الدرجة الرابعة ولكن هذا هو الرائج في السوق وليس في اليد حيلة خاصة بعد ان سلبت ونهبت اكثر معاملنا المنتجة لمثل هذه الاجهزة.
صاحب محل لبيع المنتجات الكهربائية (احمد ليلو) يقول ان العمل في هذا المجال يدر ارباحاً خيالية على مستورديها الرئيسين نعم الرئيسين وتتراوح ارباحهم بين (٥٠ - ٧٠) بالمئة وخاصة انها غير خاضعة للضريبة والرقابة وان اغلبهم يستوردون بضائع رديئة الصنع ورخيصة الثمن وهي تدر عليهم ارباحاً سريعة بعيداً عن مصلحة المواطن.
لكن هذه الارباح تتناقص مع ازدياد عدد الحلقات العاملة في البيع وتكاد تضمحل عند الباعة في الاسواق الشعبية والمتجولين.
ودعا احمد وزملاؤه الذين اجتمعنا معهم للحديث عن هذه الحالة الى ضرورة اعادة توفير الدعم الكافي للمنتج المحلي في الصناعات الكهربائية وفرض رقابة على نوعية المنتج المستورد وتحديد المناشئ التي يتم الاستيراد منها ليحصل المواطن على بضاعة ذات قيمة صناعية تخدمه لاطول فترة وان تتحرك الاجهزة المسؤولة كالتقييس والسيطرة النوعية ووزارة التجارة والصناعة للنهوض بمسؤوليتها حول هذا الموضوع والحد من التلاعب الذي يعتمده بعض التجار وتحديد الضوابط والاسس في عمليات الاستيراد.

في ناحية الشحيمية .. الضحية هو المواطن

صراع بين دائرتي الزراعة والبلدية حول محطة تعبئة الوقود

واسط / جبار بجاي

ناحية نائية .. تشكو من كل شيء و تعاني من قلة الخدمات المقدمة اليها هكذا شاءت لها الأقدار .. و تهمش دورها بالرغم من أنها منطقة زراعية كبيرة .. بلا ماء للري .. ولا خدمات صحية .. ولا ماء صالح للشرب .. ولا مدارس للتلاميذ و الطلاب ولا جدران للمدارس القائمة حاليا .. و صفوف مسقفة بالخشب و الطين هذا هو حال الناحية الملغاة المعاد اليها تصنيفها من قرية إلى ناحية ثم الى قرية وإلى ناحية ومن يدري ماذا بعد ؟..
وناحية الشحيمية إحدى أهم النواحي في محافظة واسط التي ترتبط إداريا بقضاء الصويرة وهي ناحية كما معروف عنها ذات طابع زراعي مهم اذ يوجد فيها اهم مشروع زراعي في واسط هو مشروع (كصيبة والشحيمية) الذي يعرف عنه بانه مشروع زراعي متكامل بل انه مشروع نموذجي إذ أن أراضيه تعد من أخصب الأراضي الزراعية كونها مستصلحة استصلاحا كاملا حيث تشتهر بزراعة محاصيل الحبوب كالحنطة والشعير والمحاصيل الأخرى مثل الذرة الصفراء وزهرة الشمس والقطن . وكما هو معروف أن الجانب الزراعي الذي صار يعتمد على المكننة الحديثة في كل مراحل العمل يحتاج دائما إلى واحدة من أهم المستلزمات التي بدونها لايمكن لهذه المكننة أن تعمل حيث تم مع مراحل الشروع بهذا المشروع الكبير إنشاء محطة للوقود كانت تقع ضمن الأراضي المخصصة أصلا له لكن بعد تطور واقع قرية الشحيمية لتصبح فيما بعد ناحية لها حدود إدارية مع المدن المجاورة لها وهناك حدود لمركز المدينة أي (حدود البلدية) اصبحت المحطة تقع ضمن حدود البلدية علما ان وزارة الزراعة كانت قد أجرتها لأحد المواطنين الذي انتهى عقده في ١٢ / ٢ / ٢٠٠٣ ليتم فيما بعد إغلاق المحطة خاصة ان ذلك تزامن مع الحرب الأخيرة على العراق حتى طلبت وزارة الزراعة من مديرية الزراعة في المحافظة في كتابها المرقم (١٢٥٠) في ١٤ / ١٠ / ٢٠٠٣ ضرورة اتخاذ الاجراءات القانونية للإعلان عن المحطة لغرض تأجيرها مجددا لكن بلديات واسط أخذت تطالب بعائدية المحطة كونها مشيدة على القطعة التي آلت إلى البلدية في الناحية بعد صدور القرار ١١٧ لسنة ٢٠٠٠ الذي يقضي بتوسيع حدود البلدية لذلك أصبحت المحطة ومشيداتها ضمن الحدود الإدارية الجديدة للمدينة وهكذا بدأت عملية الصراع بين الزراعة والبلدية للمطالبة بعائدية المحطة التي لا تزال متوقفة عن العمل لكن في حقيقة الأمر أصبح المواطن في ناحية الشحيمية ضحية هذه الصراعات التي لا مبرر لها لان الأهم هو تشغيل المحطة وتوفير المنتجات النفطية من خلالها للمواطنين هناك خاصة ان المنطقة ذات كثافة سكانية عالية إضافة إلى ما يحيط بها من قرى أخرى وهي آلان بأمس الحاجة لعموم المنتجات النفطية. رئيس المجلس البلدي في الناحية (شهيد عبد الحسن) يقول هذه معاناة حقيقة لنا فعملية الحصول على النفط والغاز والبنزين والكاز صعبة وعلينا الذهاب الى ناحية الزبيدية أو قضاء الصويرة وهناك تكون المعاناة اكبر حتى أن أسعار المنتجات النفطية لدينا أصبحت بشكل لا يصدق فمثلا أن سعر اسطوانة الغاز وصل إلى ستة آلاف دينار حاليا لكن لا ندري كيف يكون بعد حلول موجات البرد وهطول الأمطار .. إننا نعمل على خلق موافقة أصولية بين البلدية والزراعة من اجل تشغيل المحطة ومن ثم حسم موضوع عائديتها لكن حتى آلان لم نفلح بذلك وهكذا كان المواطن ضحية لصراعات الدوائر . نريد قرارا مركزيا لحسم الموضوع لكن الكل يسير بالاتجاه المعاكس لنا فماذا نفعل عسى أن تلتفت كلتا الوزارتين، الزراعة والبلديات لمواطني الشحيمية وتعملان على حسم موضوع المحطة والإسراع بتشغيلها .

مجلس محافظة ذي قار يناقش شكاوى موظفي منشأة أور مع مديرها العام

الناصرية / المدى

استضاف مجلس محافظة ذي قار في اجتماعه الذي عقده مؤخراً مدير منشأة اور العامة للصناعات الهندسية للتداول بشأن الشكاوى المقدمة من الموظفين من ابناء المحافظة الذين تم نقلهم من منشآت ومصانع وزارة الصناعة والمعادن الى منشأة اور العامة لأسباب امنية، والمتعلقة بعدم تنفيذمدير المنشأة ومصانع وزارة الصناعة والمعادن لقرار نقلهم الصادر من الوزارة.
وقد عزا مدير المنشأة عدم الموافقة على نقلهم الى العجز المالي الذي تمر به المنشأة نتيجة توقف الانتاج في عدد كبير من معاملها الذي يعود سببه الى عدم توفر المواد الاولية هذا اضافة الى ما تعانيه المنشأة من زيادة في عدد العمال حيث قدر المدير نسبة الزيادة في عدد العمال بـ ٤٠ ٪ من اصل العمال الذين اصبح عددهم ٤٥٥٤ عاملاً بعد اعادة ٧٦٧ مفصولاً سياسياً هذا وقد اكد اعضاء المجلس ضرورة التقيد بتوجيهات الوزارة وتنفيذ امر النقل حرصاً على حياة الموظفين الذين تعرضوا للكثير من المخاطر في اماكن عملهم السابق بسبب التهديدات الارهابية وتردي الوضع الامني.

معاناة تنسيب المفصولين السياسيين في تربية الكرخ

ان اعادة المفصولين السياسيين الى الخدمة خطوة ايجابية وانسانية كما يقول المواطن حارث السعدي في رسالته التي بعث بها الى (المدى) ولكن تنسيبهم الى مناطق نائية كما فعلت بعض مديريات التربية ومنها مديرية تربية الكرخ قضية اخرى يجب الوقوف عندها.
فقد قامت هذه المديرية بتنسيبهم الى مناطق (اليوسفية، واللطيفية، والرضوانية) واماكن ريفية اخرى تفتقر الى وسائط النقل ويتعذر على التدريسي الذي يسكن في مناطق بعيدة من بغداد الوصول اليها في الوقت المحدد في ظل زحمة المواصلات التي يشهدها البلد حالياً.
ويضيف المواطن في رسالته ان هذا التنسيب لا يشمل جميع العائدين الى الخدمة بل يستثني البعض وهو يشير الى فساد اداري ورشوة تقدم الى القائمين على عملية التوزيع.
نتمنى على مديريات التربية ان تأخذ بالحسبان هذه الشريحة من الناس المتضررين و ان تراعي ظروفهم النفسية والاجتماعية والمادية ليتمكنوا من تأدية واجباتهم بصورة صحيحة في ظل الاجواء الامنية الصعبة التي تعيشها مدن بلادي.

قضايا الناس

ردود واجبات

وزارتا التربية والموارد المائية تردّان على موضوعين تناولتهما ( )

الى جريدة (المدى) الغراء

اشارة الى ما نشرته جريدتكم بعددها (٢١٩) في ٥ / ١٠ /٢٠٠٤ تحت عنوان (الكتاب المدرسي الجديد متى نؤمنه؟) نود ايضاح الآتي..
قد اوضح السيد وزير التربية الاستاذ الدكتور سامي المظفر من خلال مناسبات عديدة للصحف المحلية بأن مشكلة سرعة تأمين الكتاب المدرسي ترتبط بالشروط الصعبة والكثيرة التي وضعها البنك الدولي في قائمة الشروط والمواصفات الخاصة بالمناقصة لطبع الكتب وبإشرافه ولكون مقره في (عمان) مما يؤدي الى تأخير وتعقيد الاجراءات كما ان الدول التي قامت بطبع الكتب كانت تختلف حسب المراحل الدراسية فقد قامت كل من (الاردن - البحرين - الامارات) بطبع كتب الصف الاول الابتدائي وحتى الصف الاول متوسط وقامت المطابع المحلية (داخل القطر) بطبع الكتب من الصف الثاني متوسط وحتى السادس الاعدادي اضافة الى كتب الدراسة الكردية والتركمانية وكتب التعليم المهني.. فضلاً عما ذكر فقد بدأت مطابعنا بتجهيز المخازن بالكتب المدرسية منذ فترة للمديريات العامة للتربية كافة. للتفضل بالاطلاع ونشر الاجابة .. مع التقدير..

فاضل طلال القريشي
مدير الاعلام التربوي الاقدم في وزارة التربية

الى جريدة (المدى) الغراء

اشارة الى الشكوى المنشورة في جريدتكم الغراء بعددها (١٩٢) في ٢ / ٩ / ٢٠٠٤ تحت عنوان (كارثة بيئية محتملة في اهوار البصرة) نود ان نبين ما يلي:
١- ان الاهوار التي اعيد اغمارها في البصرة تشمل (اهوار المسحب والصلال) ضمن الحوض الجنوبي لهور الحمار، والجزء الجنوبي من هور الحويزة، والجزء الجنوبي الشرقي للاهوار المركزية والمحصورة بين سداد ٧١٢ وحدود محافظتي ذي قار وميسان.
٢- ان بيئة كل من هوري المسحب والصلال والحويزة الواردة اعلاه تتغذى بشكل مستديم ومصادر المياه متجددة حيث ان الاول يعتمد على المد والجزر من خلال نهر كرمة علي والثاني على التصاريف المطلقة من نهاية نهري الكحلاء والمشرح والموارد الآتية من الاراضي الايرانية ويتم تصريفها عن طريق قناتي الكسارة والسويب وهناك نشاط بشري واقتصادي في الهورين بشكل جيد وملحوظ.
٣- نعتقد ان المقصود في التصريح اعلاه هو الجزء الجنوبي من الاهوار المركزية الوارد ة في (١) اعلاه وهي اهوار لم تستعاد بشكل كامل لعدم اكتمال الاعمال المطلوبة واللازمة لإدامة تغذيتها من ذنائب نهري البتيرة والعريض ومنافذ التصريف على الجانب الايسر من نهر الفرات علماً ان عدد العوائل الساكنة في المنطقة المتأخمة للسداد ٧١٢ في المنطقة المغمورة تحديداً لا يتجاوز (٣٠٠) نسمة فقط وليس (١٥٠٠٠٠) مئة وخمسون الف كما ورد في تصريح السيد عبد الله حياوي الوارد في المقال اعلاه.
٤- ان اسباب عدم اكتمال الاعمال الواردة في (٣) اعلاه هو تأخر المديرية العامة لتشغيل مشاريع الري المباشرة بتنفيذها للظروف الامنية للمنطقة ووجود معوقات يتطلب حلها والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في المنطقة (ميسان) علماً ان ممثلي مركزنا قاموا بلقاء محافظ ميسان وعرضوا الموضوع عليه ووعدنا بحل جميع الاشكالات مع رؤساء الوحدات الادارية في المحافظة، عليه لا يمكن انعاش هذا الجزء من الاهوار المركزية ما لم تكتمل هذه الاعمال والمسؤولة على تنفيذها المديرية اعلاه.

علي هاشم كاطع
مدير عام مركز انعاش الاهوار

على خطى وزارتي الداخلية والتربية

خط الهاتف الساخن .. بوابة الوزارات للانفتاح على المواطنين

بغداد / المدى

٧٧٨٤٠٧٦ هذا هو رقم الخط الساخن الذي خصصته وزارة الداخلية الذي يدار من قبل وحدة الاستخبارات فيها ويستطيع المواطنون من خلاله الاتصال بها للادلاء بمعلومات تخص اية اعمال اجرامية قبل وبعد وقوعها من قبل العصابات المسلحة التي كثرت في الآونة الاخيرة واخذت تمثل اخطبوطا للخطف والسطو المسلح والتسليب ونهب اموال الدولة والاعتداء على حقوق الغير.
ويهدف هذا الخط الى رصد اصغر الجرائم واكبرها وتوفير المعلومات التي تساعد في القاء القبض على مرتكبيها واحالتهم الى القضاء ليأخذوا جزاءهم العادل وقد تم العمل بهذا الخط منذ اكثر من عشرة شهور ورصدت من خلاله عشرات بل مئات الجرائم اضافة الى الاستيلاء على كميات كبيرة من الاسلحة.

رباط حيوي

ويعد هذا الخط رباطا حيويا ما بين الشرطة والمواطنين وخطوة جادة حول مكافحة الجريمة والحد من انتشارها وان مستخدمي هذا الخط الساخن من المواطنين للابلاغ عن الجرائم والمجرمين يتم التعامل معهم بكامل السرية والكتمان بإعتبارهم مواطنين يريدون استتباب الامن والاستقرار في بلدهم العزيز خاصة ان وزارة الداخلية اعدت جهازاً للتدخل السريع والوصول الى الجريمة بسرعة مثالية.

خط ساخن آخر

وعلى الصعيد نفسه بادرت وزارة التربية بتخصيص الرقم ٥٣٨٢٠٥١ واعدته خطاً ساخناً لإستقبال شكاوى المواطنين الذين يتعذر عليهم مقابلة (الوزير) وايصال آراءهم ومقترحاتهم وشكاواهم له.
وشكلت الوزارة فريقاً من المختصين لمتابعة المكالمات الهاتفية والرد عليها و اتخاذ الاجراءات اللازمة بصددها ومعالجة البعض منها من خلال استدعاء القائمين بها بصحبة مستمسكاتهم واعطاء كل ذي حق حقه.

مواطنون يباركون الفكرة

ان هذين الاجراءين اللذين اتخذ من قبل وزارتي الداخلية والتربية خطياً بمباركة العديد من المواطنين الذين التقتهم (المدى) واعلنوا استعدادهم المطلق للتعاون في هذا المجال الذي ينشده جميع العراقيين.
المواطن علي عبد الكريم يقول انها خطوة جيدة لتفعيل دور الجماهير مع الدولة ورصد الحالات الشاذة التي يجب ان تقبر في مكانها بالتعاون المثمر والجاد مع الاجهزة الادارية وان تخصيص مثل هذه الخطوط تجعل من مرتكبي الاخطاء والجرائم يترددون في تنفيذ مآربهم الدنيئة التي تستهدف المواطن وامنه.
وشاطره الحديث المواطن هادي علي بقوله: ان اتخاذ مثل هذه الاجراءات السريعة تسهل في تذليل المشاكل والصعوبات وتوفر للمواطن الجهد والوقت في للوصول الى هدفه دون عناء واجتياز الحواجز الكونكريتية والادارية التي تضعها بعض الوزارات امام المواطن في مقابلة المسؤول صاحب الشأن في قضيته.

تعميم التجربة

ودعا (سعد اللامي ومحمد علي) الى ضرورة تعميم هذه التجربة على بقية وزارات الدولة وخاصة الدفاع والمالية وحقوق الانسان بل على جميع الوزارات ليتسنى لنا ايصال المعلومات الخاصة بالتجاوزات التي يقوم بها بعض الاداريين خاصة وزارة التجارة التي هي على تماس مباشر مع المواطن من خلال البطاقة التموينية وتلاعب بعض الوكلاء بنوعيتها وعدم ايصال الحصة كاملة او فرض مبالغ اضافية لتبقى سلة غذاء المواطن العراقي مستمرة ولو بالشكل الحالي.

دعوة

وفي هذا الاطار تدعو (المدى) جميع الوزارات ان تخصص لها خطوطا ساخنة لرصد المخالفات وتلبية طلبات المواطنين والوقوف على مشاكلهم مباشرة وتشكيل لجان لمتابعة النداءات وتحويلها الى الاشخاص المعنيين بها خدمة للصالح العام والمواطن على حد سواء، وان معرفة الصحيح لا يكلف جهداً كبيراً.

بغداد / المدى